

Distr.: General
6 December 2013

Original: Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الحضر الوطنية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 181213 13-59704 (A)



البيان

تتمن الجمعية الوطنية الحضرن اختيار موضوع ”التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية“ باعتباره موضوعا ذا أولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة والذي يحظى بأهمية بالغة لجمعية الحضرن باعتبارها تعنى بالتنمية الاجتماعية والثقافية للمرأة والأسرة والطفل.

وإننا إذ نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أننا نرى بأنها غير كافية وأن الهيئة، من خلال لجنة وضع المرأة، تحتاج إلى تفعيل آليات قانونية وعقوبات زجرية في حق كل من يعيق العيش الآمن ويرجع بالبشرية إلى عهدو الممجية والاستعباد.

ورغم أننا كنساء مغربيات نعم في بلدنا المغرب بالاستقرار ونسعى بشكل مستمر للقضاء على كل أشكال الفقر عموما وفقر النساء خصوصا، إلا أننا نلاحظ أن المرأة في الوطن العربي رغم ما تبذله لمواجهة تحدي الفقر والجهل ورغم القدرات الجبارة التي تتمتع بها في الصبر وتحمل المشاق إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية على الاستقرار وعلى الاقتصاد والمجتمع تسرع من وتيرة الفقر والبطالة والجوع، وافتعال الحروب لترويج وبيع الأسلحة الفتاكة والمدمرة ماديا واجتماعيا ونفسيا يلقي بظلاله على المرأة باعتبارها من يتحمل نتائج هذه الحروب من رعاية للأطفال وإعالتهم والعناية بالمعاقين، حيث تتراجع وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية سنين إن لم نقل قروناً، وتجهز الآلة الحربية على كل مكتسباتها، ولأنها هي مركز ونواة الأسرة فإن كل التبعات تقع عليها. ونحن نلاحظ ما يقع في سوريا، حيث الأوضاع كارثية، والضحية الأولى في الجوع والعري والتشرد هي المرأة والأطفال، وما يقع في مصر من انقلاب على الديمقراطية، حيث يؤثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر على وضعية المرأة والأسرة.

وإننا في الجمعية الوطنية الحضرن نؤمن إيماناً راسخاً بأن أهم الشروط المسبقة لبلوغ هذه الأهداف تكمن في تهيئة ظروف اجتماعية ومادية وهيكلية للمرأة باعتبارها بنتاً وأختاً وزوجة وأما داخل الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية للتنمية البشرية، وهو التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في غياب حكامه جيدة.

فإن إيجاد ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل مكان في العالم هو الذي يجعل من الممكن ممارسة جميع حقوق الإنسان للمرأة والرجل على حد سواء.

مواجهة التحديات التي تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية

بالرغم من المكاسب الكبيرة في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، خاصة للفتيات، يبقى التحدي مطروحا حول عدم مصاحبة هذا الإنجاز بتحسين في جودة هذا التعليم من جهة، ومن جهة ثانية، لم يؤد التقدم في التعليم إلى زيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي العمل السياسي ومراكز اتخاذ القرار.

إن التمييز الذي يطال المرأة والفتاة يعرقل تنفيذ الأهداف الإنمائية، وخاصة الهدفان الأول والثاني، وتعاني المرأة من النقص الحاصل في نسبة الحصول على خدمات الرعاية الصحية بالنسبة للفقراء والمناطق الريفية وعدم توفر هذه الخدمات في مناطق الصراعات، لذا يجب على الحكومات زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لتحسين المعايير الصحية للنساء، ولضمان إمدادات كافية ومنتظمة من الأدوية والموارد البشرية ذات الكفاءة في جميع مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات وعلى جميع المستشفيات.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، أصبح من الضروري التزام جميع الدول التزاما فعالا بإنشاء آليات لإيجاد فرص عمل كاملة وعمل لائق من أجل مشاركة المرأة في عملية التنمية والتخفيف من حدة الفقر، كما نھيب بھيئة المنتظم الدولي أن تولي عناية خاصة لدعم الاستقرار السياسي والشرعية التي تضمن التنمية والمصادقية، والقيام بحملة لردع صانعي الأسلحة ووضع قوانين صارمة لمنعها وفرض عقوبات على صانعي الأسلحة الذين تستعمل أسلحتهم في الفتك بالمدنيين والمستضعفين والشعوب عوض استعمالها لحمايتهم.

إننا في الجمعية الوطنية الحضر نبذل ما في وسعنا لمحاربة فقر النساء بإطلاق مشاريع تنموية ترفع شعار التمكين؛ ونھيب بالھيئة أن تدعمننا في مسارنا، وتمكن لتكافؤ الفرص وسريان المعلومة لدى الجمعيات المنخرطة في المجلس الاقتصادي بتكافؤ حتى نتمكن من تحسين أدائنا والقيام بدورنا المدني والإنساني المنوط بنا. كما تدعو الحاجة إلى إقامة آليات تشاورية للتنسيق والتنفيذ والرصد على الصعيد الوطني، من أجل تعزيز فهم مسؤوليات المجتمع المدني والحكومات في التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية.